من الآثار البلاغية

للإمام عبد القاهر الجرجاني

في كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني

في (علم المعاني)

أ.د/ دسوقي عبد المعز محمد محمد

أستاذ البلاغة والنقد بالكلية

والأستاذ المشارك في كلية التربية بالدوادمي–جامعة شقراء

ملخص البحث

يهدف البحث إلى محاولة التعرف عن وجود تأثر لصاحب كتاب المطول العلامة سعد التفتازانى بشيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجانى ، من خلال ما يمكن العثور عليه من آثار بلاغية لمسائل علم المعانى مبثوثة فى جنبات كتاب المطول ، والتحقق من وجود تلك الآثار ، وكذلك الوصول إلى نوع وطبيعة هذا التأثر من حيث هل هو مجرد سرد ونقل فحسب ؟ أم نقاش وحوار وأخذ ورد ، وأخيراً استكشاف تلك الآثار وترتيبها وتبويبها على غرار ما فعل السكاكى فى مفتاحه ، وتوصل البحث إلى تأثر السعد بالشيخ ليس بلاغياً فحسب ، بل تعدى ذلك إلى التمثل بعبارات الشيخ ، كما أنه أحياناً ما يلخص رأيه تلخيصاً حتى يقف عليه القارئ ، كما تفاوتت درجة تأثر السعد بالشيخ عبد القاهر من مجرد ذكر الرأى وتأييده إلى الدفاع عنه ، وإزالة الأوهام والشبه التى تفهم خطأ منه .

كما كانت للسعد شخصيته العلمية المستقلة فهو لم يكن كحاطب ليل يذهب مع الشيخ أينما ذهب ، بل كان يعترض عليه وينتقده أحياناً .

أشار السعد إلى العديد من المسائل البلاغية من خلال علم المعانى كالمجاز العقلى وأحوال المسند إليه والمسند ، والقصر ، والإنشاء ، والفصل ، والوصل .

هذا وقد تبين أن البلاغة فى المطول تعد تحليلاً لهذا المعجم البلاغى الذى تأسس على الرمز والإيماء والإشارة فى حفاء ، لأن بلاغة المتأخرين هى بلاغة عبد القاهر بصياغتهم هم لا بصياغته هو وبترتيبهم هم ، لا بترتيبه هو .

الكلمات المفتاحية : الشيخ عبد القاهر ، التفتازانى ، دلائل الإعجاز ، أسرار البلاغة ، التأثر ، التأثير .

Summary of the research

The research aims to try to identify the presence of the impact of the book (Al Motol): Saad al-Din Taftazani Sheikh Abdul Qader al-Jarhani, through what can be found from the rhetorical implications of the issues of meanings disseminated in the book, and to verify the existence of those effects, as well as access to type The nature of this impact in terms of whether it is merely a narrative and transfer? Or discussion and dialogue and taking a response?

The research found that Saad's impact on Sheikh is not only rhetorical, but infringes on the representation of Sheikh statements, as it sometimes summarizes his opinion to summarize the examination of the reader, and the degree of impact varied from the mere mention of the opinion and support, to defend it, and remove the illusions and things that understand wrong.

As Saad had his independent scientific personality, he did not go with the Sheikh wherever he went, but was opposed to him and criticize him sometimes.

Saad referred to many rhetorical issues through the science of meanings such as metaphor and the conditions of the predicate and predicate, and the minors and construction and separation and focal.

This, it was found that the style in (Al Motol) analysis of this rhetorical lexicon, which was founded on the symbol and gesture and reference in secret, because the latecomers used the style of Abdul Qadir drafting they do not formulate it and in their order.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد فأفصح وأبان وأجاد وكان أفصح العرب، عليه وعلى آله أزكي صلاة وأتم سلام.

وبعـــــد

فالشيخ عبد القاهر الجرجاني هو علم من أعلام الفكر الإسلامي أثرى الدراسات العربية بما ألف في النحو، والصرف، والبلاغة، والنقد، وأرسى نظرية النظم التي أدار عليها مباحـــث اللفظ والمعنى ،والصور البيانية، وإعجاز القرآن. وقد أبحر الدارسون في بلاغتـــه ونقـــده فغنموا ما غنموا من علمه وبلاغته ونقده وحسه الديني المدافع والمنافح عن كتاب الله عـــز وجل.

وكذا العلامة سعد الدين التفتازانيقد نبغ في كثير من العلوم ففاق في النحـــو ، والصرف، والمنطق ،والمعاني، والبيان و١٠٠٠الخ

هذان العلمان شاء حسن طالعي أن أتناول تراثيهما البلاغي من خلال أثر الشـــيخ عبـــد القاهر البلاغي في كتاب المطول للعلامة سعد الدين التفتازاني (علم المعاني).

والحق فقد كان – ولا زال– موضوعا مهيبا ، فالشيخ عبدالقاهر إمـــام وشـــيخ البلاغيين، والسعد مما لا يشق له غبار في ميادين عديدة ، وقد استعنت بالله فأفدت مـــن هذا البحث فوائد عديدة رغم الصعاب والعقبات.

وقد قسمت بحثي هذا إلى مقدمة ، وتمهيد ، ومبحث واحد.

أما المقدمة : فعرفت فيها بالموضوع وقيمته.

وأما التمهيد : فجعلته ترجمة موجزة للعلمين الجليلين الشيخ عبد القاهر، وسعد الـــدين التفتا زاني.

مبحث : من الآثار البلاغية للشيخ عبد القاهر في كتاب المطول في "علم المعاني".

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث،ثم المصادر والمراجع ،وفهرس الموضوعات.

هذا وقد احتوى هذا البحث على حسنات مع أنه لم يخل من سيئات، ومن فضل الله –عز وجل– أنه قال ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾[1].

فإذا كان من فضل فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[2].

(١) سورة هود من الآية:١١٤.

(٢) سورة البقرة من الآية:٢٨٦.

تمهيد

لمحة عن العلمين "عبد القاهر" و"التفتازاني"

أولا : عبد القاهر الجرجاني حياته وآثاره .

ثانيا : سعد الدين التفتازاني وكتابه المطول .

أولا: عبد القاهر الجرجاني حياته وآثاره :

هو أبو بكر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني[1] النحوي المتكلم على مذهب الأشعري ،الفقيه على مذهب الشافعي ، ولد في مطلع القرن الخامس الهجري في "جرجان" وهي مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان، أخذ النحو على "أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي" ابن أخت الشيخ "أبي على الفارسي. لذلك إذا قال الإمام عبد القاهر في بيانه قال "شيخنا" يقصد به " أبا الحسين هذا " وخاصة فيما يتصل بمسائل النحو واللغة، وقد يقصد بقال "شيخنا" "القاضي الجرجاني" وخاصة فيما يتصل بأمر المعاني ونقد الشعر.

وقد عاش الإمام عبد القاهر رقيق الحال ، مع ما ناله من العلم والمنزلة حتى أنه قال (من البسيط):

كَبِّرْ عَلَى العِلْمِ لا تَرُمْهُ وَمِلْ إلى الجَهْلِ مَيْلَ هَائِمِ
وَعِشْ حِمَارًا تَعِشْ سَعِيدَا فَالسَّعْدُ في طَالِعِ البَهَائِمِ[2].

وقد ترك الإمام آثارا كثيرة وجليلة منها ما يتعلق بالقرآن الكريم ، ومنها ما يتعلق بالنحو واللغة، ومنها ما يتعلق بالبلاغة والنقد، وقد نصت كثير من التراجم على مؤلفات الإمام وآثاره ؛ لأن منها ما هو مفقود لم يعثر عليه ، ومنها ما هو مطبوع يستقى منه ويؤخذ عنه، ومن أهم ما أثر عنه:

---

(١) ينظر : ترجمة عبدالقاهر في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٤٢/٣ الحسينة المصرية ودمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي ت/عبدالفتاح محمد الحلو،١٧/٢-٢١ ط دار الفكر العربي،و إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت/محمد أبوالفضل إبراهيم: ١٨٨/٢، دار الفكر العربي، القاهرة . ط أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، وبغية الوعاة للسيوطي تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم ١٠٦/٢ -المكتبة العصرية بيروت ، فوات الوفيات للكتبي – تحقيق/إحسان عباس: ٣٦٩/٢ ، ٣٧٠ – ط دار الثقافة بيروت ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ٣٤٠/٣-المكتب التجاري-بيروت، وعبدالقاهر الجرجاني وجهوده البلاغية د/أحمد أحمد بدوي (سلسلة أعلام العرب) القاهرة ١٩٦٣م، عبدالقاهر الجرجاني حياته وآثاره ، د/أحمد مطلوب -كلية الأدب جامعة بغداد-العدد الخامس عشر-١٩٧٢م.

(٢) وليس هذا على ظاهره من الإمام ، لكنه يدل على رقة حاله وشظف عيشه ، وإلا لو كان هذا سبيله لما كان من العلماء المجددين ، والباحثين في أمر إعجاز القرآن الكريم.

١ــ كتاب شرح الفاتحة (مفقود)
٢ــ درج الدرر في تفسير الآي والسور (مفقود)
٣ــ المعتضد ويسمى الشرح الكبير (مفقود)
٤ــ والشرح الصغير عن الشرح الكبير (مفقود)
٥ــ دلائل الإعجاز (مطبوع)
٦ــ أسرار البلاغة (مطبوع)
٧ــ الرسالة الشافية في إعجاز القرآن (مطبوع)
٨ــ الإيجاز وهو اختصار لكتاب الإيضاح (مفقود)
٩ــ المقتصد وهو ملخص كتابه "المغني في الإيضاح" (مطبوع)
١٠ــ التكملة أو "التتمة" (مطبوع)
١١ــ العوامل المائة (مطبوع)
١٢ــ الجمل (مطبوع)
١٣ــ العمدة في التصريف (مطبوع)
١٤ــ مختارات من دواوين المتنبي ، والبحتري ، وأبي تمام (مطبوع) تحت اسم الطرائف الأدبية "وغيرها)

وفاته :

وتوفي الإمام عبد القاهر سنة إحدى وسبعين ، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة.

ثانيا – سعد الدين التفتازاني وكتابه المطول :

اسمه :

ذكرت معظم كتب التراجم أن اسمه : مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حجر الذي ذكر أن اسمه محمود[١].

والظاهر أن ذلك سهو منه ؛ لأن السعد نفسه قال في أول المختصر:... الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر[٢].

---

(١) شذرات الذهب: ٣١٩/٦.

(٢) المختصر للسعد (ضمن شروح التلخيص) : ١٢/١.

لقبه :

سعد الدين[1].

مولده :

ولد في السنة الثانية والعشرين وسبعمائة من الهجرة ، وإلي هذا الرأي ذهب صاحب البدر الطالع[2]، وتاريخ آداب اللغة العربية[3].

أما مكان ولادته فقد اتفقت كتب التراجم على أنه ولد بتفتازان[4]، وهي قرية كبيرة من بلاد خراسان في نواحي نسا وراء الجبل[5].

شيوخه :

أخذ السعد العلم عن أكابر عصره[6]، ومنهم العضد والقطب، أما العضد: فهو العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، كان إماما في المعقول، قائما بالأصول، والمعاني العربية. ومن مؤلفاته: الفوائد الغياثية في المعاني والبيان، المتوفى في السنة السادسة والخمسين وسبعمائة من الهجرة[7].

تلاميذه :

لم تذكر معظم كتب التراجم التي اطلعت عليها تلاميذ معينين للسعد إلا أن صاحب البدر الطالع قال: رحل إليه الطلبة، وأنه أستاذ العلماء المتأخرين[8].

مذهبه العقائدي :

كان السعد يتبع مذهب أهل السنة والجماعة[9].

---

(١) تجريد البناني على مختصر السعد: ١/٥٠ –مطبعة السعادة–١٣٣٠هـ.

(٢) البدر الطالع.بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٣/٣٠٣ –مطبعة السعادة ط أولى ١٣٤٨هـ.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية–جورجي زيدان: ٣/٢٣٥– ط الهلال –١٩٣١م.

(٤) بفتح التاءين والزاي وسكون الفاء.

(٥) ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي: ٢/٣٥. دار صادر–بيروت ١٩٧٧م.

(٦) البدر الطالع: ٢/٣٠٣.

(٧) بغية الوعاة: ٢/٨١.

(٨) البدر الطالع : ٢/٣٠٣ ، ٣٠٤.

(٩) المطول في شرح تلخيص المفتاح العلوم –العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني تحقيق د/عبدالحميد هنداوي: ٦٦١،٦٦٠ – دار الكتب العلمية –بيروت–ط أولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

مكانته العلمية:

نبغ السعد في كثير من العلوم، فقد ذكر الشوكاني أنه فاق في النحو ، والصرف، والمنطق ، والمعاني، والبيان، والأصول ، والتفسير ، والكلام، والكثير من العلوم وهو متفرد بعلومه في القرن الثامن، لم يكن له في أهله نظير فيها ، وله من الحظ والشهرة في أهل عصره فمن بعدهم ما لا يلحق به غيره، ومصنفاته قد طارت في حياته إلى جميع البلدان، وتنافس الناس في تحصيلها[1].

وقال عنه السيوطي:

"الإمام العلامة عالم بالنحو ، والتصريف ، والمعاني، والبيان، والأصول ، والمنطق ، وغيرهما، واشتهر ذكره ، وطار صيته، وانتفع الناس بتصانيفه ، وانتهت إليه معرفة العلوم[2].

من مؤلفاته :

له التآليف التي تدل على عظيم قدرته ، ومزيد فطنته وذكائه، منها:

١ــ الشرحان الكبير والصغير على تلخيص المفتاح، أتم الأول بهراة سنة ٧٤٨هـ ، والثاني سنة ٧٥٦هـ.

٢ــ شرح الرسالة الشمسية المعروفة بالسعدية (في المنطق) أتمه في جمادي الآخرة سنة ٧٥٧ بمزار جام.

٣ــ حاشية التلويح على التوضيح في الأول (فقه حنفي)[3].

كتاب المطول :

أما كتابه : فهو من جملة شروح التلخيص الدائرة في فلك المفتاح والتي صبغتها الصبغة السكاكية، وغلبت عليها الحدود المنطقية.

---

(١) البدر الطالع : ٣٠٣/٢ ، ٣٠٥.

(٢) بغية الدعاة : ٢٨٥/٢.

(٣) المطول: ٨، ٩.

غير أن القارئ لكتابه لا يعدم فائدة ، أو لطيفة يبز بها التفتازاني أقرانه ، ويتميز بها عليهم[1].

وفاته:

اختلف في وفاته فهناك من ذكر أنه توفي في السنة الثالثة والتسعين وسبعمائة من الهجرة، وقد انفرد به صاحب الأعلام –فيما أظن...[2].

(١) السابق : ١٠.

(٢) الأعلام : ٢١٨/٧.

مبحث

من الآثار البلاغية للإمام عبد القاهر الجرجاني

في كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني

(في علم المعاني)

الفصاحة والبلاغة

برز تأثرالتفتازاني بالإمام في مسألة الفصاحة والبلاغة ، وذلك في سياق رده على الخطيب حينما سوى الأخير بين الفصاحة والبلاغة في المفهوم حيث قال "فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب"[١]، وهذا كلام رائع لا غبار فيه، ثم قال " وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة"[٢] هنا انبرى التفتازاني يجلي الحقائق ويزيل المبهم الذي أشكل على الخطيب ودليل ذلك قول السعد" وفي ذلك إشارة إلى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الإعجاز"[٣]، وهذا التناقض المتوهم الذي أشار إليه السعد مفاده أن الإمام عبد القاهر تارة يعزي الفصاحة إلى اللفظ وتارة إلى المعنى، وليس هذا على ظاهره، فيوضح السعد ذلك بقوله "فإنه – أي الإمام عبد القاهر– ذكر في دلائل الإعجاز في مواضع منه أن الفصاحة راجعة إلى المعنى، وإلى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه ، وفي بعضها أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه، حتى أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروى والبدوي[٤]، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى" ثم يحاول التوفيق بين هذه الأقوال التي كأنها متناقضة فيقول التفتازاني "فوجه التوفيق بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنى البلاغة، كما صرح به – أي الإمام عبد القاهر– ثم شرع يوضح قول الإمام بمراده إطلاق الفصاحة على أنها صفة للفظ فيقول: وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني عند التركيب، وحيث نفي ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجردة، من غير اعتبار التركيب، وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والإثبات هذا خلاصة كلام المصنف"[٥].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) الخطيب القزويني: ١٣–دار إحياء العلوم بيروت– ط رابعة ١٩٩٨م.

(٢) السابق: الصفحة نفسها.

(٣) المطول:١٥٨.

(٤) دلائل الإعجاز: ٢٥٦ ، وينظر المطول: ١٥٨.

(٥) المطول: ١٥٨.

ثم يحمل التفتازاني على الخطيب جملا بأنه لم يع كلام الشيخ ولم ينظر فيه كما ينبغي فيقول "هذا خلاصة كلام المصنف، فكأنه لم يتصفح دلائل الإعجاز حق التصفح، ليطلع على ما هو مقصود الشيخ"[1] ثم شرع يوضح ويفصل مقصود الشيخ قائلا: "فإن محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلق على معنيين:

أحدهما: ما مر في صدر المقدمة – أي ما ذكره آنفا– ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ.

والثاني– وصف في الكلام يقع به التفاضل ويثبت الإعجاز، وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك... فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعاني الأول، وحيث ينفي أن يكون من صفاتهما يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة، وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة" ثم يحترس التفتازاني من أن يكون هذا الكلام محمولا منه على الشيخ فيقول: "ولست أنا أحمل كلامه على هذا، بل هو يصرح به مرارا كما قال: لما كانت المعاني تتبين بالألفاظ ، ولم يكن لترتيب المعاني سبيل إلا بترتيب الألفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، وإذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني، والسبب أنهم لو جعلوها أوصافا للمعاني لما فهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة – أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات – فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ ، وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه[2].

ويسترسل التفتازاني في كلام الشيخ حتى يقول"وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا، فكما أن تبين إنسان من إنسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك، كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق، فعبرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس هذا من مبدعاتنا، بل هو مشهور في كلامهم، وكفاك قول الجاحظ: وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير" ثم يقول السعد بعد ذلك "هذا نبذ مما ذكره الشيخ" ويزيد التفتازاني من كلامه

---

(١) المطول:١٥٨.

(٢) المطول: ١٦٠-١٦١، وينظر : دلائل الإعجاز: ٤٨٢، والمطول: ١٦٠.

حول هذه المسألة عند عبد القاهر بأنه أوضح فساد من يزعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ، فيقول السعد "ثم إنه –أي عبد القاهر– شدد النكير على من زعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة، وبلغ في ذلك كل مبلغ، وقال: سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه، وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه ، فلم يعلموا أنا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق، بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ، ثم إنا لا ننكر أن يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد أمر الإعجاز، وإنما ننكر أن يكون الإعجاز به ويكون هو الأصل والعمدة، ومما أوقعهم في هذه الشبهة أنه لم يسمع عاقل يقول: معنى فصيح والجواب – ولا زال الكلام للإمام عبد القاهر على لسان التفتازاني– أن مرادنا أن الفضيلة التي بها يستحق اللفظ أن يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ، والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك الفضيلة، فيمتنع أن يوصف بها المعنى، كما يمتنع أن يوصف بأنه دال"[1]

ومما يندرج تحت تأثر السعد بالشيخ في الكلام عن الفصاحة والبلاغة، – وهو تأثر إلى حد كبير يكاد يكون فيه الكلام واقعا موقع الحافر على الحافر – ما قاله السعد عند أول إيراد له عن الفصاحة والبلاغة حيث قال "واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالا شتى لا فائدة في إيرادها إلا الإطناب" فتأمل هذا القول مع قول الشيخ في دلائله "يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب في القول"[2].

وجملة القول أن الشيخ لم يفرق بين الفصاحة والبلاغة والبيان، فكلها تصف الكلام بحسن الدلالة، وذلك لما يتوافر فيها من تصوير بهي وإتيان للمعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته واختيار للفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكون عملا ويظهر فيه المزية"[3]

---

(١) المطول: ١٦٠ ، وينظر الدلائل : ٦٣.

(٢) المطول: ١٤، والدلائل:٦،٧.

(٣) دلائل الإعجاز: تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي: ٨٧–٨٨.

وبذلك نجد الشيخ قد سلك طريقا ونحا منحى مصطبغا بفكرته ومتلونا بذوقـــه، وحاسته إلى تستبطن النصوص، وتدرك الصور، وتقيم التراكيب على أساس نقدي مـــتين ومنهج مستقيم يربط بين سوق المعاني وترتيبها في النفس وسوق الألفاظ الحاملة لها وترتيبها في النص المسوق.[1]

(١) دراسات وتطبيقات في علم المعاني. د/يحيي محمد يحيي. ٢٧/١ مطبعة الأمانة.

تأثر السعد بالإمام في تحليله لبيت العباس بن الأحنف :

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُم لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدّمُوعَ لِتَجْمُدَا[1]

وذلك في سياق الحديث عن عيوب فصاحة الكلام من خلال التعقيد المعنوي حينما لا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأولى المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود.

فبعد ما عرض بيت العباس السابق شرع في توضيح الخلل الذي وقع فيه ،وكان في ذلك متأثرا بتحليل الإمام إلى حد بعيد حيث قال بعد البيت: "جعل سكب الدموع وهو البكاء عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وأصاب لأنه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال: أبكاني وأضحكني ، أي: ساءني وسرني:

أَبْكَانِي الدّهَرُ ويا رُبَّ بَما أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي[2]

ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين" ومعروف في كتب اللغة أن جمود العين هو بخلها بالدموع حال إرادة البكاء، وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة. وهذا نقيض ما أمه وقصده الشاعر، "ولهذا لا يصح أن يقال في الدعاء: لا زالت عينك جامدة، كما يقال: لا أبكي الله عينك، ويقال سنة جماد: لا مطر فيها ، وناقة جماد: لا لبن فيها ، كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي:

أَلا إِنَّ عَيْنَاً لَمْ تَجُدْ يومَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِى دَمْعِهَا لَجَمُودُ[3][4]

وعلى هذا فالناظر في الدلائل والمطول يجد كأن هذا الكلام يخرج من مشكاة واحدة، إلا أن السعد هنا يشرح في شروط فصاحة الكلام فحسب ، بينما يتناول الإمام عبد القاهر هذا القول فيما وضعه تحت فصل "دلالة المعنى على المعنى" حيث يقول: ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ ثم لا تعترضك شبهة، ولا يكون منك توقف في أنها ليست له،

---

(١) ديوان العباس بن الأحنف تحقيق/عاتكة الخزرجي: دار الكتب المصرية -١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

(٢) ديوان الحماسة: ١٥٢/١.

(٣) ديوان الحماسة: ١٥١/٢.

(٤) المطول: ١٤٨-١٤٩.

ولكن لمعناه قولهم: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه. ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك"[1].

ثم يقول الشيخ عن هذا البيت:

هذا مثال فيما هو بالضد مما شرطوا – من ألا يكون لفظه أسبق إلى سمعك، من معناه إلى قلبك – لأنك ترى اللفظ يصل إلى سمعك ، وتحتاج إلى أن تَخُبَّ وَتُوضِعَ في طلب المعنى"[2] .

ثم يذهب الى بيت القصيد فيقول "ويجري لك هذا الشرح والتفسير في "النظم" كما جرى في "اللفظ" ؛ لأنه إذا كان النظم سويا، والتأليف مستقيما ، كان وصول المعنى إلى قلبك ، تلو وصول اللفظ إلى سمعك ، وإذا كان على خلاف ما ينبغي ، وصل اللفظ إلى السمع ، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه ، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا بأنه يستهلك المعنى"[3]

وهكذا بدا لنا بوضوح تأثر السعد بتحليل الإمام؛ إلا أن مراد الإمام كان يرمى إلى النظم ، بينما السعد كان يشرح المراد من التعقيد المعنوي فحسب، وبذا تكون نظرة عبد القاهر أشمل وأوسع.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٦٧

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٧١.

(٣) السابق: الصفحة نفسها.

المجاز العقلي

تجدر الإشارة إلى أن الإمام عبد القاهر قد حلل عملية الإسناد تحليلا عقليا، بمعنى أن الإسناد الذي لا يخالف مفهوم العقل، ولا يناقض تصوراته، سماه (إسنادا حقيقيا) ، أما الذي يخالف مفهوم العقل ويناقض تصوراته فقد سماه (إسنادا مجازيا)[1] .

هذا ومن المسائل البلاغية التي كان تأثر السعد فيها واضحا بالشيخ تناوله للمجاز العقلي مفرقا بين ما هو مجاز لغوي ومجاز عقلي حيث عرض أولا لمفهوم الحقيقة العقلية عند الشيخ قائلا: "وكفاك قول الشيخ عبد القاهر: إنها كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه"[2] ، ثم تعرض للمجاز العقلي عند الشيخ عندما أورد قول الخنساء:[3]

..... فإنما هي إقبال وإدبار

حيث علق بأن مثل هذا: "مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر فإنه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز، وقال : قاصدا ــ الشيخ ــ : لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة، وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار، وليس أيضا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كانوا يذكرونه منه، إذ لو قلنا: أريد إنما هي ذات الإقبال والإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني"[4]

من هذا النقل من الشيخ تجد السعد يوضح الفرق بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي ثم عرض بذلك لتعريف المجاز العقلي عند الشيخ بقوله "ويسمى مجازا حكميا ومجازا في

---

(١) انظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر. د/عبد الفتاح لاشين: ٢٠٨-دار المريخ- الرياض السعودية. د.ت.

(٢) أسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق/محمود محمد شاكر:٣٨٤-مطبعة المدني بجدة ط أولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٣) ديوان الخنساء – شرح/حمد وطماس:٤٥ –دار المعرفة-بيروت ط ثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٤) انظر المطول: ١٩٥-١٩٦، ودلائل الإعجاز:٣٠٢.

الإثبات، أو إسنادا مجازيا، لكن مع التأول[1]. وانبرى السعد يشرح ويذكر طائفة من الأمثلة والشواهد على المجاز العقلي قد ذكرها الشيخ عبد القاهر مثل قول الصلتان العبدي:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَي الكَبِيـــ ـــرَكَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِيِّ

حيث قال: على أن إسناد أشاب وأفني إلى كر الغداة ومر العشى مجاز" ، وقد قال الشيخ "المجاز واقع في إثبات الشيب فعلا للأيام، ولكر الليالي"[2]

كما أورد السعد قول أبي النجم:

قد أصبحَتْ أُمُّالخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبَاً كُلُّهُ لم أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعَاً عَنْ قُنْزع

جذب الليالي : أبطئ أو أسرعي .....

إذ ذكر السعد أن المجاز العقلي هنا في إسناد هذا الأمر أو الفعل إلى الليالي، والذي أكد ذلك تعليقه على الحقيقة العقلية التي جاءت في البيت الأخير وهو:

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ للشمسِ اطلُعِي حَتَّى إذا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي

حيث ذكر كلام الشيخ – دون نص عليه – فقال "فإنه يدل على أنه يعتقد أن الفعل لله، وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمعني، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأول بناء على أنه زمان أو سبب وخلاصة ذلك أنه بالحقيقة في آخر بيت تأكد المجاز في قوله "جذب الليالي...الخ"[3] ، وكان الشيخ عبد القاهر–رحمه الله– قد علق على هذا البيت بقوله "فهذا على المجاز، وجعل الفعل لليالي ومرورها، إلا أنه خفي غير بادي الصفحة، ثم فسر، وكشف عن وجه التأول وأفاد أنه بنى كلامه على التخيل، فقال:

أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي.

---

(١) انظر المطول: ١٩٧ وأسرار البلاغة : ٣٨٥.

(٢) انظر أسرار البلاغة: ٣٧١.

(٣) انظر المطول: ٢٠٢ ، وأسرار البلاغة: ٣٨٩، ٣٩٠.

قرينة المجاز العقلي

أشار التفتازاني إلى قرنية المجاز العقلي، وأنها قد تكون من جهة العقل وأورد كلام الشيخ – دون نص عليه– فقال موضحا القرينة العقلية "يعني يكون بحيث لا يدعي أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك: محبتك جاءت بي إليك"[1]

وقد تكون القرينة من حيث الاعتقاد، ويوضح التفتازاني ذلك بقوله "وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي أنه ليس بقائم بالمذكور، وإن كان الدهري المبطل يدعي قيامه به، مثل أنبت الربيع البقل، فمثل هذا الكلام إذا صدر عن الموحد يحكم بأن إسناده مجاز؛ لأن الموحد لا يعتقد أنه إلى ما هو له، لكن أمثال هذا ليست ما يستحيله العقل، وإلا لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول، ولما احتجنا في إبطاله إلى الدليل.[2]

هل يجب تقدير فاعل حقيقي للفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي؟

بداية نقل السعد في مطوله رأي أستاذه الخطيب ومفاده أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل حقيقي في التقدير، بحيث إذا أسند إلى ذلك الفاعل، صار الإسناد حقيقة، حيث شرح السعد قول الخطيب "ومعرفة حقيقته" يريد أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة...فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي أسند إليه يكون حقيقة ظاهرة كما في قوله تعالى " فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ "[3]. أي: فما ربحوا في تجارتهم، أو حقيقة خفية ، أي : لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل كما في قولك:سرتني رؤيتك" أي: سرني الله عند رؤيتك، وقول ابن المعذل[4]:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنَاً إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرَاً

---

(١) أسرار البلاغة: ٣٩٠.

(٢) انظر المطول: ٢٠٤–٢٠٥، وأسرار البلاغة: ٣٨٨ ، وينظر المطول: ٢٠٥، وأسرار البلاغة ٣٨٩.

(٣) سورة البقرة :من الآية ١٦.

(٤) البيت لأبي نواس في ديوانه: ٢٣٥–ط بيروت. د–ت.

أي: يزيدك الله حسنا في وجهه ، وكقولك: أقدمني بلدك حق لي على فلان، أي: أقدمتني نفسي لأجل حق لي عليه، ومحبتك جاءت بي إليك، أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك .

وقول الشاعر:[1]

وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِي لِحَيْنِي يُضْرَبُ المَثَلُ

أي: صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة ، وهو أني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك، ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع خفاء؛ ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس[2].

هذا ما نقله وشرحه السعد من كلام الخطيب، ثم يظهر أثر الشيخ في السعد في هذه المسألة حينما قال التفتازاني "وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض له حيث قال الشيخ: "واعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة، مثل أنك تقول في: "ربحت تجارتهم"[3].

"ربحوا في تجارتهم" فإن ذلك لا يأتي في كل شيء. ألا ترى أنك لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: "أقدمني بلدك حق لي على إنسان" فاعلا سوى الحق، وكذلك لا تستطيع في قوله:

وصيرني هواك بي لحيني يضرب المثل

وقوله :

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

أن تزعم أن "لصيرني" فاعلا قد نقل عنه الفعل، فجعل "للهوى" كما فعل ذلك في "ربحت تجارتهم".. ولا تستطيع كذلك أن تقدر "ليزيد" في قوله : "يزيدك وجهه" فاعلا غير "الوجه" فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته.

معنى ذلك أن "القدوم" في قولك : "أقدمني بلدك حق لي على إنسان"، موجود على الحقيقة... وإذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة، لم يكن المجاز فيه نفسه، وإذا لم

---

(١) البيت من جملة أبيات نسبها الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز: ٢٩٦ لابن البواب، أبي الحسن على الكاتب المتوفي ٤٢٣هـ.

(٢) انظر المطول: ٢٠٦،٢٠٥.

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٦.

يكن المجاز في نفس اللفظ، كان لا محالة في الحكم، فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الأمر"[1].

وجملة القول أن عبد القاهر أبان عن أن مثل هذا الإسناد في المثل السابقة "سرتني رؤيتك" ، "أقدمني بلدك حق لي على فلان" ، "وصيرني هواك" ، "ويزيدك وجهه حسنا" لم يكن من عادتهم في كلامهم أن يسندوا الفعل إلى فاعله التقديريكما تم التقدير في المثل السابقة ، بخلاف التقدير في آية سورة البقرة " فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ " فالإسناد هنا إلى فاعله التقدير يأتي على العرف.

ومن هنا رأينا السعد متأثراً بالشيخ من خلال إيراده ما قاله أستاذه الخطيب أنه بمثابة تعريض ورد على الشيخ عبد القاهر[2]، أما في مختصر السعد فكان التأثر أشد وضوحاً من ذلك حيث قال "... والحق ما ذكره الشيخ..."[3].

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) انظر المطول : ٢٠٦.

(٣) مختصر السعد (علم المعاني) لسعد الدين التفتازاني: ٣٧. دار الفكر – ط أولى ١٤١١هـ.

دخول "إن" في الكلام وخصائصها

والحق أن هذا العنوان مأخوذ من قول الإمام عبد القاهر في معرض حواره المفترض مع الكندي المتفلسف الذي اعترض على قول العرب بأن فيه حشوا في تكرار – ما توهم تكراره – الألفاظ ومعناها واحد في مثل ما أورده "عبدالله قائم" ، "إن عبد الله قائم" "إن عبدالله لقائم" ... إلخ فقال الإمام "واعلم أن ههنا دقائق لو أن الكندي استقرى وتصفح وتتبع مواقع "إن" ، ثم ألطف النظر وأكثر التدبر، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل[1]، ثم أورد بيت بشار:[2]

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وقول بعض العرب:

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الفِدَاءُ إنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ

ثم قال: وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به ، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغا واحداً، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر؟ " ثم بين الإمام أنه لو استعيض عن "إن" بـ "الفاء" فإنها تربط بين الكلام ، ولكنها لا تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ "إن" من المعنى[3].

ثم يقرر بأن هذا الضرب – وهو مجيئ "إن" بهذه المعاني في الكلام–كثير في التنزيل جداً، وأورد قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[4] وآيات أخرى ... ثم قال وهي – أي مثل هذه الآيات – على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء"[5].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز:٣١٥-٣١٦

(٢) ديوان بشار بن برد: ١٧٤– دار صادر – بيروت – د.ت .

(٣) دلائل الإعجاز: ٣١٦.

(٤) سورة الحج آية رقم (١)

(٥) انظر :السابق : ٣١٦ ، ٣١٧.

هذا الذي أورده الشيخ في دلائله وجد صداه في المطول حيث فهم من كلام السعد – بعد أن أورد جل الآيات التي أوردها الشيخ – فهم من كلامه أن مثل هذا التأكيد بـ "إن" مما يأتي بعد الأوامر والنواهي ، ثم تراه يستعير عبارة الشيخ فيقول "وهو كثير في التنزيل جدا"[1]، ثم يقول: وقال الشيخ : "إن" في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق، والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه، ويغني غناء الفاء[2].

والفرق بين المقامين اللذين كان فيهما حديث الإمام والسعد أن الإمام أورد كلامه عن "إن" في باب النظم حول "إن" ومواقعها. أما السعد فقد ساق ما ساقه في حديثه عن خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في تنزيل غير السائل منزلة السائل، وعلى كل فقد بدا الأثر البلاغي للإمام واضحا عند السعد هنا أيما وضوح مع الاختلاف في سياق حديث كل منهما.

---

(١) المطول : ١٨٧.

(٢) السابق: ١٨٧.

حذف خبر "إن" مع تكرارها وتعدد اسمها

أفرد الشيخ عبد القاهر –من خلال باب اللفظ والنظم– فصلا في "إن" ومواقعها، وخصوصيتها، وأبرز أن "إن" عليها مدار الحسن في حذف هذا الخبر، فقال "ثم إنك إن عمدت إلى "إن" فأسقطتها ، وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر، لا يحسن ولا يسوغ...؛ وذلك أن "إن" كانت السبب في أن حَسُن حذف الذي حذف من الخبر، وأنها حاضنته، والمترجم عنه ، والمتكفل به"[1].

تلقف التفتازاني هذا القول من الشيخ وذكر في مطوله أنه يطرد حذف الخبر لـ "إن" مع تكرارها وتعدد اسمها ، سواء كانا نكرتين كقولك : "إن ما لا وإن ولدا" أو معرفتين كقولك "وإن زيدا ، وإن عمرا" وكقول الأعشى:[2]

إنَّ مَحَلًّا وإن مُرْتَحَلًا وإن في السَّفْرِ إذا مَضَوْا مَهَلَا

وتقدير الخبر المحذوف في البيت: إن له محلا، وإن له مرتحلا وبدا تأثر السعد بالإمام من خلال نقله عن الشيخ قوله:"قال عبد القاهر: لو أسقطت "إن" لم يحسن الحذف أو لم يجز ؛ لأنها الحاضنة له والمتكلفة بشأنه، والمترجمة عنه "هذا وقد زاد السعد فضيلة أخرى فوق الحسن السابق بقوله: وفيه أيضا ضيق المقام أعني: المحافظة على الشعر[3].

وبالنظر في نص الشيخ السابق – وكذلك كلامه كله– في قوله عن "إن" الحاضنة ، والمترجمة ، والمتكلفة" ما يوحي بأن الكلمة أو الأداة شيء حي له حسه ونبضه وهذه الأوصاف من الإمام لـ "إن" إحساس منه بحياة الكلمة ، وأن الألفاظ والتراكيب عندهم ليست إلا أبنية صوتية لفكر الإنسان وشعوره ، فهي لذلك حية حياة الفكر ، نابضة نبض الشعور"[4]، لذلك فالكلمات والأدوات عندهم تحتضن ، وتترجم ، وتتكفل ، وغير ذلك.

---

(١) دلائل الإعجاز : ٣٢٢.

(٢) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس – شرح وتعليق –د/ محمد حسين: ٥٤ – المطبعة النموذجية.

(٣) انظر المطول : ٣٠٤.

(٤) انظر : دلالات التراكيب – دراسة بلاغية د/محمد محمد أبوموسى: ٢١٥ – مكتبة وهبة ط رابعة ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

تقديم المسند إليه في النفي :

في مسألة تقديم المسند إليه إذا ولي أداة النفي ظهر الشيخ –كعادته– يصول ويجول ويبدئ ويعيد، فبعد أن فرغ من حديثه عن التقديم في باب الاستفهام ، شرع في الحديث عن التقديم في النفي إذ يقول: "وإذ قد عرفت هذه المسائل في "الاستفهام" ، فهذه مسائل في "النفي" : إذا قلت : "ما فعلت" كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت :"ما أنا فعلت" كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول. تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "ما قلت هذا" كنت نفيت أن تكون قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول؟ .

وإذا قلت: "ما أنا قلت هذا" كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول، وكذلك إذا قلت: "ما ضربت زيدا" كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا، وإذا قلت: "ما أنا ضربت زيدا" لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"[1] .

وكان قد نقل الخطيب هذا الكلام من الإمام عبد القاهر فقام التفتازاني بشرحه وأوضح أن التقديم في مثل "ما أنا قلت هذا" أنه لا يصح،وكذلك لايصح أن يقال:"ما أنا قلت هذا ولا غيري" حيث قال التفتازاني "فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص، فلا يقال هذا إلا في شيء ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول، ولا يلزم منه أن يكون جميع من سواك قائلا؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول، أو انفرادك به دونه لا بالنسبة إلى جميع من في العالم.. ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي القول عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح" ما أنا قلت هذا ولا غيري" ؛ لأن المفهوم الأول ــ أعني ــ :"ما قلت" يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق الثاني –

(١) دلائل الإعجاز: ١٢٤.

أعني- : "ولا غيري" نفي قائليته عن الغير، وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى أن يؤخر المسند إليه، ويقال: "ما قلته أنا ولا أحد غيري. اللهم إلا إذا قامت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص"[1].

ولعل في هذا المثال الأخير الذي أورده السعد "ما أنا قلت هذا ولا غيري" وقوله عنه أن فيه تناقضا حيث أثبت قولا أنه قيلثم نفي أنيكون هذا القول قد قيل. هذا الذي أورده السعد كان قد ذكره الإمام بنصه حيث قال بعد المثال السابق "كان خلفا من القول، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول "لست الضارب زيدا أمس" فتثبت أنه ضرب ، ثم تقول من بعده: "وما ضربه أحد من الناس"[2].

وبذا تظهر روح عبد القاهر لدى السعد في مثله وشرحه وتحليله.

تأكيد المسند إليه لغرض دفع عدم الشمول :

ومما تأثر به السعد بالإمام وظهر مؤيدا له ما جاء في مطوله في باب تأكيد المسند إليه بغرض دفع عدم الشمول عند تعرضه لألفاظ الإحاطة والشمول والجمع بين أكثر من لفظ من هذه الألفاظ، حيث يقول السعد: وربما يجمع بين "كل" و"أجمعون" بحسب اقتضاء المقام، كقوله تعالى "فسجد الملائكة كلهم أجمعون"[3] بناء على كثرة الملائكة ، واستبعاد سجودهم جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن، وبهذا يزداد التعبير والتقريع على إبليس، ولا دلالة لـ "أجمعون" على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم[4] ، وها هنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضح ، وإلا فهو من قبيل دفع توهم التجوز[5]؛ لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول ، ومحتملا

---

(١) المطول : ٢٥٦.

(٢) الدلائل : ١٢٥-١٢٦.

(٣) سورة الحجر: ٣٠ ، وسورة ص: ٧٣.

(٤) ذكر ذلك الزمخشري في كشافه: حيث قال :" كل: للإحاطة ، وأجمعون للاجتماع ، فأفادا معا أنهم سجدوا عن آخرهم ما بقي منهم ملك إلا سجد، وأنهم سجدوا جميعا في وقت واحد، غير متفرقين. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – تحقيق/عبدالرازق المهدي: ٤/١٠٦-دار إحياء التراث العربي-بيروت.

(٥) والتجوز هنا لعله ما قصده أو أشعر به كلام السكاكي حيث قال: وأما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع في حملك ذلك تجوزا، أو سهوا ، أو نسيانا ، فلابد من التعرض =

لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيسا[1]. ويؤيد قوله بكلام الشيخ حيث قال: لذا قال الشيخ عبد القاهر–رحمه الله – ولا نعني بقولنا: يفيد الشمول أنه يوجبه من أصله، وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ، وإلا لم يسم تأكيدا ، بل المراد أن يمتنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه"[2] .

مجيء المسند فعلاً:

أبان الشيخ في الدلائل أن الاسم يقع في الكلام حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه وأورد قول الشاعر[3] :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وحلل البيت قائلا "وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحال ، وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد. ولو قيل:"بعثوا إلي عريفهم متوسما" ، لم يفد ذلك حق الإفادة"[4].

والناظر في المطول يجد السعد قد عرض لهذه المسألة من خلال حديثه عن تقييد المسند بالفعل، وأن التقييد بالفعل يفيد التجدد، وأورد قول طريف بن تميم السابق وكشف عن معاني بعض المفردات في البيت، ثم ذكر السر البلاغي في مجيء المسند "يتوسم" فعلا حيث قوله "يتوسم أي:يتفرس الوجوه، ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة"[5].

= لعدم الشمول فإنه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز العقلي" ينظر مفتاح العلوم :لأبي يعقوب يوسف السكاكي – ضبط/ نعيم زرزور: ١٩٨– دار الكتب العلمية – بيروت – ط ثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٧٨م.

(١) التأسيس : إفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبل، وهو خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة. التوقيف على مهمات التعاريف/محمد عبدالرؤوف المناوي – تحقيق د/محمد رضوان الداية:١٥٥–دار الفكر – بيروت– دمشق–١٤١٠هـ.

(٢) الدلائل: ٢٧٩.

(٣) البيت لطريف بن تميم وهو في دلائل الإعجاز : ١٧٦.

(٤) دلائل الإعجاز : ١٧٦.

(٥) المطول : ٣١٢ ، ٣١٣.

والسعد هنا قد أفاد من شرح وتحليل الشيخ أيما إفادة ، وإن كان لم ينص كعادته أحيانا على قوله: قال الشيخ، أو كذا في الدلائل ، ولعل في ذلك ما يبرز سمة من سمات منهجه في الإفادة من الشيخ.

مجيء المسند اسما:

وكما كان لتحليل الشيخ في تقييد المسند بالفعل أثره عند السعد ، كذلك في هذا الموضع حينما يكون المسند اسما ، حيث بين الشيخ أن هناك بونا شاسعا وفرقا بين الإخبار إذا كان بالفعل وبينه إذا كان بالاسم ، ويصف الإمام هذا الفرق بقوله "أنه فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه"[1].

وفي تحليل الشيخ لبيت الأعشى الآتي كشف عن ذلك المقصد ، حيث قال الأعشى:[2] .

لَعَمْرِي لقد لاحَتْ عُيونٌ كَثِيرَةٌ إلى ضَوْءِ نَارٍ في يَفَاعٍ تَحَرَّقُ

حيث قال الشيخ: معلوم أنه لو قيل: "إلى ضوء نار متحرقة" لنبا عن الطبع وأنكرته النفس، ثم لا يكون ذلك النبو وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ، ولا يليق بالحال[3].

ثم يزيد الشيخ في إبراز الفرق بين التعبير بالفعل والتعبير بالاسم فيقول: وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف، فتأمل هذا البيت[4].

لا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المضْروبُ خِرْقَتَنَا لكن يَمُرُّ عليها وَهْوَ منطلقُ

يقول : هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل: "لكن يمر عليها وهو ينطلق" لم يحسن[5].

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٧٤.

(٢) ديوان الأعشى الكبير: ٣٣.

(٣) دلائل الإعجاز : ١٧٦.

(٤) السابق : ١٧٤.

(٥) السابق : ١٧٤، ١٧٥.

وبتصفح المطول وجد أثر عبد القاهر البلاغي واضحا لدى السعد حيث أورد السعد البيت وأبان عن موضع الشاهد في قوله "وهو منطلق" ثم قال: "قال الشيخ عبد القاهر: المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق، فينبغي أن يكون بالاسم، وإن كان الغرض لا يتم إلا بإشعار زمان ذلك الثبوت، فينبغي أن يكون بالفعل، وقال أيضا: موضوع الاسم على أن يثبت به الشئللشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فلا تعرض في "زيد منطلق" لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما في" زيد طويل، وعمرو قصير" ، وأما الفعل فإنه يقصد فيه التجدد والحدوث ، ومعنى زيد ينطلق ، أن الانطلاق يحصل منه جزءاً فجزءاً ، وهو يزاوله ويزجيه.

وقولنا : "زيد يقوم" أنه بمنزلة "زيد قائم" لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق، وإلا لم يختلفا اسما وفعلا"[1]. وفيما نقله السعد من الشيخ ما يبرز الأثر الواضح والإفادة الكبيرة منه.

وعودة إلى معنى البيت: فإن الشاعر يذكر قومه بالسخاء، وأنهم لا يبقون من المال بقية، فصرفهم لا تألف الدرهم ، وقوله: وهو منطلق جاء بصيغة الاسم؛ لأنه يريد أن يثبت للدرهم صفة الانطلاق من غير إشعار بتجدد وحدوث حتى يؤكد أن الدرهم لا يتوقف توقفا ما عند الصرة ينقطع به انطلاقه ليتجدد بعد ذلك، وإنما هو منطلق انطلاقا ثابتا مستمرا"[2] وهذا ما يتواءم ويتناغى مع المدح، وهو نفس ما قاله الشيخ "هذا هو الحسن اللائق بالمعاني"[3].

وتأمل كلمة "يألف" في البيت وكيف نفخت في الدرهم روح الحياة ، وقد أحال الشاعر بكلمته تلك الجماد إلى شيء حي يألف ويؤلف، ويمر ، وينطلق.

---

(١) المطول : ٣١٤ ، وينظر الدلائل : ١٧٧.

(٢) خصائص التراكيب – دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني د/محمد محمد أبوموسى: ٢٩٧ – مكتبة وهبة ط رابعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(٣) دلائل الإعجاز : ١٧٥.

أحوال متعلقات الفعل

الفعل وتعلقاته :

ورد حديث الشيخ عن حال الفعل مع الفاعل والمفعول في سياق الحديث عن حذف المفعول ، وكأنها مقدمة مهمة توطئ للحديث عن حذف المفعول، وكأنها صارت عادة للبلاغيين أن يقدموا بين يدي هذا الحذف دراسة في الفعل وتعلقاته كما يقول أستاذنا د/محمد أبوموسى[1].

فقال الشيخ في دلائله: "وههنا أصل يجب ضبطه، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه، حاله مع الفاعل، فكما أنك إذا قلت :"ضرب زيد" فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له ، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: "ضرب زيدٌ عمراً" كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما،فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال: "كان ضرب" أو "وقع ضرب" أو "وجد ضرب" وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشئ"[2].

ومعنى قول الشيخ:

هو أنك إذا أردت أن تخبر عن مجرد وقوع الحدث وحصوله فأنت في غني عن ذكر الفاعل أو المفعول، والعبارة عن ذلك أنك تأتي بمصدر الفعل فاعلا لكون عام كأن تقول: وقع ضرب، أو وجد إكرام ، أو حدث إعطاء ... وما إلى ذلك من العبارات التي تفيد وقوع الحدث وحصوله من غير إفادة تعلقه بفاعل أو مفعول.

---

(١) خصائص التراكيب : ٣٤١.

(٢) دلائل الإعجاز : ١٥٣، ١٥٤.

وإذا أردت أن تفيد وقوع الفعل من فاعل فالعبارة عن ذلك أن تذكر الفعل والفاعل فقط فتقول : "ضرب محمد" ، ولا تذكر المفعول ولا تنوه ولا تخطره بنفسك"[1].

وقول الشيخ كان صداه جليا في المطول حيث قال السعد شارحا قول أستاذه الخطيب: ليس الغرض من ذكر الفاعل أو المفعول مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع، إذ لو كان الغرض ذلك ، كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا، بل العبارة حينئذ أن يقال: وقع الضرب ، أو وجد ، أو ثبت أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل، ألا يرى أنه إذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول، ولم يذكر معه ، وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقد ترك الفاعل وبني للمفعول وأسند إليه[2].

وتأمل قول الشيخ "فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا"[3].

ثم انظر إلى قول التفتازاني في السياق ذاته "الفعل المتعدي حينئذ يترل مترلة اللازم ولم يقدر له مفعول"[4] تجده كأنه قولا واحدا.

ثم يقول الشيخ "فإن الفعل لا يعدي هناك ؛ لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعني ألا ترى أنك إذا قلت :"هو يعطي الدنانير" كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أنها تدخل في عطائه ، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها.

وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفي أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك، فإنه أصل كبير عظيم النفع"[5].

---

(١) خصائص التراكيب : ٣٤١.

(٢) انظر : المطول : ٣٦٢.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٥٤.

(٤) المطول:

(٥) دلائل الإعجاز : ١٥٥.

ويأتي السعد ليردد القول نفسه وكأنه هو هو ، وما ذلك إلا لشدة تأثره بالشيخ عبد القاهر ، حيث يقول التفتازاني: "لأن المقدر – يقصد المفعول المقدر – بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في أن السامع يتوهم منها أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم، ألا يرى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناول له الإعطاء، لابيان حال كونه معطيا، ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير، لامع من نفي أن يوجد منه إعطاء[1].

حذف المفعول للبيان بعد الإبهام :

وحذف المفعول تكثر لطائفه وتدق أسراره ، وكأن المزايا فيه أخلب وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر[2].

تحدث الشيخ في دلائله عن ترك المفعول من فعل المشيئة ، إذا جاء بعد "لو" أو "حروف الجزاء" فلا يذكر مفعوله، يقول الإمام "ومجيء "المشيئة" بعد "لو" وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة إلى شئ كثير شائع، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾[3]، و ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] والتقدير "ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم على الهدي"، "ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم"، إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفا"[5].

ويكشف الإمام عن السر البلاغي للبيان بعد الإبهام من جراء حذف المفعول هنا بقوله "وذلك أن البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له، أبدا لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك"[6].

---

(١) المطول : ٣٦٢، ٣٦٣.

(٢) انظر دلائل الإعجاز : ١٥٣.

(٣) سورة الأنعام : ٣٥.

(٤) سورة النحل:٩.

(٥) دلائل الإعجاز: ١٦٤.

(٦) السابق: ١٦٣، ١٦٤.

وفي مطول سعد الدين كان لكلام الشيخ وقعه وأثره حيث قال السعد: أن حذف المفعول للبيان بعد الإبهام كما يكون في فعل المشيئة يكون في فعل الإرادة ونحوهما، إذا وقع شرطا ، فإن الجواب يدل عليه ويبينه نحو ﴿ ولَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1]أي: لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين ، فإنه متى قيل: لو شاء، علم السامع أن هناك شيئا قد علقت المشيئة به ، لكنه مبهم عنده، فإذا جئ بجواب الشرط صار مبينا،[2]. ثم يكشف عن السر البلاغي وراء ذلك وهو السر ذاته الذي أورده الشيخ عبد القاهر، إذ قال السعد: "وهذا أوقع في النفس"[3].

ومن حذف المفعول كذلك وهو مغاير لما سبق رغم تعلقه بفعل المشيئة قول الشيخ "وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، وذلك نحو قول الشاعر:[4]

ولو شِئْتُ أن أبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عليه ولكن سَاحَةُ الصَّبرِ أوسَعُ

فقياس هذا لو كان على حد ﴿ ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ﴾[5].

أن يقول :"لو شئت بكيت دما" ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه؛ لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به[6] "وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا، متى كان مفعول "المشيئة" أمراً عظيماً، أو بديعا غريبا، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر يقول الرجل يخبر عن عزة: "لو شئت أن أرد على الأمير رددت" ، و"لو شئت أن ألقي الخليفة كل يوم لقيته"[7].

---

(١) سورة النحل: ٩.

(٢) انظر : المطول: ٣٦٦.

(٣) السابق :الصفحة نفسها.

(٤) البت في دلائل الإعجاز منسوب للخريمي وهو إسحاق بن حسان السعدى،يرثى عثمان بن عامر بن عمارة بن خريم الذبياني،أحد قواد الرشيد:١٦٤.

(٥) سورة الأنعام : ٣٥.

(٦) انظر : دلائل الإعجاز : ١٦٤.

(٧) السابق : ١٦٥.

وهكذا يبرز الشيخ عبد القاهر ليس كشيخ للبلاغيين فحسب بل وللنقاد فهو يضع المقياس النقدي ويعلل له، حيث قوله: وسبب حسنه ...الخ ، ثم يقول: كان الأولى أن يصرح بذكره...الخ.

وقد استلهم السعد هذه الروح البلاغية والنقدية لدى الشيخ فقال بعد أن ذكر البيت السابق: "فإن تعلق المشيئة ببكاء الدم فعل غريب، فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به"[1].

ومن حذف المفعول لدفع توهم السامع في أول الأمر إرادة غير المراد: ما كشف عنه الشيخ حين تعرضه لبيت البحتري بالتحليل إذ قال البحتري:[2]

وكم ذُدْتَ عنِّي من تَحَامُلِ حادثٍ وَسَوْرَةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

قال الشيخ: الأصل لا محالة: حززنا اللحم إلى العظم، إلا أن في مجيئه به محذوفا، وإسقاطه له من النطق، وتركه في الضمير مزية عجيبة وفائدة جليلة، وذاك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعني في نفس السامع إيقاعا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد. ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: "وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم" ، لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجئ إلى قوله: "إلى العظم" ، أن هذا الحز كان في بعض اللحم دون كله، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم.

فلما كان كذلك ، ترك ذكر "اللحم" وأسقطه من اللفظ ، ليبرئ السامع من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم، ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم.

أفيكون دليل أوضح من هذا وأبين وأجلي في صحة ما ذكرت لك، من أنك قد ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير، أحسن تصوير"[3].

---

(١) المطول : ٣٦٦.

(٢) ديوان البحتري :٩٨- دار صادر – بيروت .

(٣) دلائل الإعجاز : ١٧١، ١٧٢.

هذا التحليل البلاغي الواعي أفاد منه السعد في مطوله حيث أورد بيت البحتري وقام بشرح كلمات البيت وتوضيحها ووضع يده على الشاهد البلاغي، ثم قال: حذف المفعول أعنى: اللحم... فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع وهم أن الحز لم ينته إلى العظم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم، حتى لم يرده إلا العظم[1].

[1] المطول : ٣٦٨.

تضمن "إنما" "ما" و "إلا" :

يبين الشيخ عبد القاهر تضمن "إنما" "ما" و "إلا" حينما تحدث عن الفروق بين "إنما" وبين النفي والإثبات أي بين "ما" و"إلا" وبين "لا" العاطفة ، وبين التقديم، حيث ذكر في الدلائل قوله "وإذا استبنت هذه الجملة عرفت منها أن الذي صنعه الفرزدق في قوله: [1]

..... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى. ذاك لأن غرضه أن يخص المدافِع لا المدافَعُ عنه، ولو قال : "إنما أدافع عن أحسابهم"، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه، وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما يكون إذا قال: "وما أدافع إلا عن أحسابهم" وليس ذلك معناه، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره، فاعرف ذلك"[2].

ثم يقول الشيخ "وجملة الأمر أن الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص فيه للفرزدق. وذلك لا يكون إلا بأن يقدم "الأحساب" على ضميره، وهو لو قال: "وإنما أدافع عن أحسابهم"، استكن ضميره في الفعل، فلم يتصور تقديم "الأحساب" عليه، ولم يقع "الأحساب" إلا مؤخرا عن ضمير الفرزدق، وإذا تأخرت انصرف الاختصاص إليها لا محالة"[3].

وقد تأثر السعد بكلام الشيخ فأورد قوله في المطول:"ولصحة انفصال الضمير مع "إنما" كقولك "إنما يقوم أنا" كما تقول:"ما يقوم إلا أنا" إذ قد تقرر في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلا لتعذر الاتصال، ووجوه التعذر محصورة في مثل: التقدم على العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ها هنا سوى أن يقدر فيه

---

(١) في ديوانه:

(٢) انظر : دلائل الإعجاز :٣٤١،٣٤٢.

(٣) السابق: ٣٤٣.

الفصل لغرض وذلك بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا" ثم أورد السعد بيت الفرزدق ، وحلله تحليلا لم يخرج عما حلله الشيخ فقال: لما كان غرضه أن يخص المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحساب غيرهم، كما إذا قيل: لا أدافع إلا عن أحسابهم، وليس ذلك معناه، وإنما معناه أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره"[1].

وبتأملك في تحليلي الشيخ والسعد تشعر كأنهما يخرجان من مشكاة واحدة ، وهذا راجع إلى شدة تأثر السعد بالشيخ.

هذا والقول بأن "إنما" متضمنة لـ "ما" و "إلا" ليس على إطلاقه، بمعنى ليس في كل موضع تصلح فيه إنما تصلح فيه "ما" و "إلا" ، وقد أبان الشيخ عن ذلك ، فما كشف عنه الشيخ إنما هو "شرح وتحليل لأن قولهم إن "إنما" متضمنة معنى "ما" و "إلا" قد يوهم أنهم يجعلونها سواء، وليس كذلك : "فإنهم لم يعنوا أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، إنما أرادوا أن "إنما" متضمنة معنى "ما" و "إلا" وفرق أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء "هذا واضح ومحدد"[2].

النفي والاستثناء :

عرض الشيخ في الدلائل لقوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾[3].

قائلا: إنما جاء – والله أعلم– بـ "إن" و "إلا" دون "إنما" ، فلم يقل: " إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا " ؛ لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم، وادعوا أمر لا يجوز أن يكون لمن هو بشر"[4].

تلقف التفتازاني هذا التحليل من الشيخ للآية الكريمة فقال بعد أن ذكر الآية : "لأن الكفار القائلين بهذا القول أعنى: إن أنتم إلا بشر كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي

---

(١) المطول : ٣٩١.

(٢) دلالات التراكيب: ١٥٤.

(٣) سورة إبراهيم : ١٠.

(٤) دلائل الإعجاز : ٣٣٣.

الرسالة في الواقع، وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم، والرسل المخاطبون كانوا يدعون أحد الوصفين–أعني الرسالة– فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر– أعني: البشرية – بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين، فقبلوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا: إن أنتم إلا بشر مثلنا، أي:أنتم مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها"[1].

القصر بـــ "إنما" :

تأثر السعد بالشيخ في هذا الموضع حيث ذكر الشيخ أن القصر بـــ"إنما" يفيد التعريض ، حيث عرض لقوله تعالى " إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ "[2]، فقال: اعلم أنك إذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى:"إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ" أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار ، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب"[3].

يقول التفتازاني مستلهما التحليل ذاته بادئا حديثه بقوله قال الشيخ: اعلم أنك إذا استقرأت وجدتها أقوى ما يكون وأعلق ما يرى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، فإنا نعلم قطعا أن ليس الغرض من قوله "إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ " أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال: إنهم من فرط الجهل كالبهائم"[4].

---

(١) المطول : ٣٩٨.

(٢) سورة الرعد : ١٩ ، والزمر : ٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٣٥٤.

(٤) المطول : ٤٠٠.

الاستفهام المفيد معنى التقرير :

يقول الشيخ "واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في "الهمزة وهي للاستفهام" قائم فيها إذا هي كانت للتقرير. فإذا قلت: "أأنت فعلت ذاك؟" ، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل"، ويبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروذ: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[1]لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له –عليه السلام– وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: "أأنت فعلت هذا؟"،وقال هو عليه السلام في الجواب : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾[2]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : "فعلت، أو : لم أفعل"[3]

يقول السعد "ومما علت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ إذ ليس مراد الكفار حمله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان، بل على الإقرار بأنه منه كان، كيف وقد أشاروا الى الفعل في قولهم: "أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا" ، وقال: "بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا " ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل[4].

هذا وقد علق أستاذنا الدكتور/ أبو موسى على تحليل الشيخ قائلا: وهذا تحليل جيد ليس لنوعي التركيب فحسب وإنما لألوان المشاعر والخطوات المرتبطة بكل صورة، فتقديم الفعل فيه إيهام أنك لا تدري أن الفعل كان، وما دمت لا تدرى أن الفعل كان فليس هناك إيهام ترديده بينه وبين غيره ، وهذا هو الفرق بين تقريره بأن الفعل كان منه ، وبأنه هو فاعل الفعل، وهو فرق كما ترى خفي وغائم بمقدار ما يعبر عنه من خفاء الخواطر والتباس الهواجس وهو من أجل ما يحرص عليه من يريد صادقا أن يدرس البيان ويتذوق الأدب[5].

---

(١) الأنبياء : ٦٢.

(٢) الأنبياء : ٦٣.

(٣) دلائل الإعجاز : ١١٣.

(٤) المطول:٤١٩.

(٥) دلالات التراكيب: ٢٢٨.

الاستفهام بالهمزة المفيد للإنكار التكذيبي :

يشرح الشيخ في باب الاستفهام الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعل ماض، أو مضارع.. وإن أردت بـ "تفعل" المستقبل، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار الى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون[1]ومثال ذلك قول امرئ القيس:[2]

أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

يقول الشيخ : فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه"[3]

يقول التفتازاني بعد أن أورد بيت امرئ القيس السابق:فإنه ذكر ما يكون مانعا من الفعل ، فلو كان لإنكار الفاعل وأنه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق إلى الوهم، لما احتاج إلى ذلك"[4](٢).

---

[1] دلائلالإعجاز : ١١٦-١١٧.

[2] ديوان امرئ القيس –شرح / عبد الرحمن الطنطاوى:١٣٧– دار المعرفة– بيروت–ط ثانية– ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

[3] دلائل الإعجاز : ١١٦-١١٧.

[4] المطول: ٤٢٠.

الفصل والوصل

مناسبة الوصل :

قد نبه الشيخ إلى ضرورة المناسبة التي تسوغ ذكر هذا اللفظ مع غيره وقرانه به[1]، ثم يقول "ومن هنا عابوا أباتمام في قوله:

لا والذي هو عَالِمٌ أن النَّوى صَبِرٌ وأنَّ أبا الحُسينِ كَرِيمُ

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك"[2]

هذا والشيخ في دلائله يرى أنه ينبغي أن يكون هناك معني جامع بين الجمل التي يراد عطف بعضها على بعض، وهذا المعنى الجامع هو المناسبة بين الجمل، استمع إليه وهو يقول: "لا سبيل لنا إلى أن ندعي أن "الواو" أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولم لم يستو – الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: "زيد قائم ، عمرو قاعد" ، بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه[3].

ويقول أيضا: "وذلك أنا لا نقول: "زيد قائم وعمرو قاعد"، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم، فلوقلت:"خرجتاليوم من داري" ، ثم قلت: "وأحسن الذي يقول بيت كذا" قلت ما يضحك منه.[4]

وعرض السعد لبيت أبي تمام وعلق عليه بتعليق لم يبعد عما أورده الشيخ حيث قال "لا مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى، سواء كان نواه أو نوى غيره فهذا العطف غير مقبول"[5]

---

(١) دلالات التراكيب: ٢٦٧.
(٢) دلائل الإعجاز: ٢٢٥.
(٣) السابق: ٢٢٣.
(٤) دلائل الإعجاز: ٢٢٥.
(٥) المطول : ٤٣٥.

الفصل لكمال الاتصال

أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي، وساق الإمام في هذا السياق قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[1].

حيث قال: "وذلك لأن معنى قولهم : "إنا معكم" : إنا لم نؤمن بالنبي – صلى الله عليه وسلم– ولم نترك اليهودية.

وقولهم : "إنما نحن مستهزئون" خبر بهذا المعني بعينه؛ لأنه لا فرق بين أن يقولوا : "إنا لم نقل ما قلناه من أنا آمنا إلا استهزاء" ، وبين أن يقولوا: "إنا لم نخرج من دينكم وإنا معكم" ، بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار كأنهم قالوا: "إنا معكم لم نفارقكم" فكما لا يكون "إنا لم نفارقكم" شيئا غير "إنا معكم" ، كذلك لا يكون "إنما نحن مستهزؤون غيره"[2].

أما صاحب المطول فسار في الركب نفسه وخطا على خطوات الشيخ فقال في هذه الآية لم يعطف " الله يستهزئ بهم" على "إنا معكم" ؛ لأنه ليس من مقولهم ، يعني أن قولهم "إنا معكم" جملة في محل النصب على أنه مفعول قالوا ، فلو عطف "الله يستهزئ بهم" عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول، قالوا: وهذا باطل ؛ لأنه ليس من مقول المنافقين، وإنما قال "إنا معكم" دون "إنما نحن مستهزئون" ؛ لأنه بيان لـ "إنا معكم " فحكمه حكمه"[3].

---

(١) سورة البقرة : ١٤

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٢٨.

(٣) المطول : ٤٣٥ – ٤٣٦.

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــــــد

فبعد هذه الرحلة الشائقة والشاقة في آن واحد ما بين الدلائل والمطول خلص البحـــث إلى عدة أمور منها:

– تجلى بوضوح تأثر السعد بالشيخ ليس بلاغيا فحسب، بل تعـــدى ذلـــك إلى التمثـــل بعبارات الشيخ، ومن ذلك كلام السعد في سياق حديثه عن النظم حيث يقول: "لأن مـــا يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكـــون لمـــا يحصـــل بسهولة"[(١)].

والشيخ كان قد قال: "أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلي، وبالمزية أولى ، وكان موقعه في النفس أجل وألطف"[(٢)].

– كان منهج السعد في نقله من الشيخ أنه أحيانا يقول: وقال الشيخ.. وتارة يشرح ويحلل ثم يقول هذا هو المفهوم من دلائل الإعجاز أو أسرار البلاغة، وتارة أخرى يشرح ما يشرح من الإمام دون نص عليه أو أدنى إشارة، وفي أحيان أخر يقول– قاصدا الإمام عبد القاهر وهكذا ذهب المحققون.

– عندما ينبرى السعد للرد على العلماء في قضية ما ، تجده لا يكتفى بشرح رأيه فحسب، بل يلخصه حتى يقف عليه القارئ ، ومن ذلك رده آراء أستاذه الخطيب عن عبد القـــاهر في قضية النظم، والفصاحة، وقد يتسم بالحدة في رده، مثلما وسم الخطيب بعدم فهمه كلام الشيخ جيدا ، وعدم الوقوف أمامه كما ينبغي[(٣)]، وتارة يقول: لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها إلى تأمل وافر"[(٤)].

---

(١) المطول : ٢٨٣.

(٢) أسرار البلاغة: ١٣٩.

(٣) المطول : ٢٥٩، ٦٣٩.

(٤) السابق: ٦٣٩.

– تجلت الأمانة العلمية للسعد في كتابه هذا بجلاء ، فهو لا يحمل قولا له على أحد، بل ينسب كل قول إلى قائله، فمن ذلك قوله – بعد عرض المراد بكل من الفصاحة والبلاغة عند الشيخ عبد القاهر– فقال السعد: "ولست أنا أحمل كلامه على هذا، بل هو يصرح به مرارا"[1].

– تفاوتت درجة تأثر السعد بالشيخ عبد القاهر من مجرد ذكر الرأي وتأييده، إلى الدفاع عنه ، وإزالة الأوهام والشبه التي تفهم خطأ منه.

– كانت للسعد شخصيته العلمية المستقلة فهو لم يكن كحاطب ليل يذهب مع الشيخ أينما ذهب ، بل كان يعترض عليه وينتقده أحيانا ولما كان هذا البحث لا يتعلق بالمسائل الخلافية أعرضت عن ذكرها صفحا.

– من مظاهر التأييد الشديد من السعد للشيخ أنه يقول أحيانا: وكفاك قول الشيخ: كذا[2]...

– تجلت الناحية البلاغية النقدية عند الإمام في تحليل النصوص والموازنة بينها والحكم عليها، وإبراز الفروق في الخبر ، ووضع الأصول الثابتة والقواعد الراسخة.

– لوحظ على السعد أن نظرته البلاغية تتسع معتمدة على النقد الذوقي والموضوعي، إذ ظهر ذلك في اختياره للأقوال والآراء والترجيح بينهما ، وردها أو نقدها، والموازنة بينها.

– وجملة القول – كما قال شيخنا أبو موسى – أن البلاغة في المطول تعد تحليلا لهذا المعجم البلاغي الذي تأسس على الرمز والإيماء والإشارة في خفاء؛ لأن بلاغة المتأخرين هي بلاغة عبد القاهر بصياغتهم هم لا بصياغته هو وبترتيبهم هم، لا بترتيبه هو"[3].

---

(١) المطول: ١٥٩.

(٢) السابق: ١٩٥.

(٣) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني :٤٩ – مكتبة وهبة–ط أولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- أسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق/محمود محمد شاكر- مطبعة المدني بجدة – ط أولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢-الأعلام لخير الدين الزركلي -دار العلم للملايين -بيروت-ط رابعة ١٩٧٩م.

٣-إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت/محمد أبوا لفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤-الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) الخطيب القزويني – دارإحياء العلوم بيروت- ط رابعة ١٩٩٨م.

٥- البدر الطالع.بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني – مطبعة السعادة ط أولى ١٣٤٨هـ.

٦- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية بيروت .

٧- البلاغة تطور وتاريخ د/شوقي ضيف- دار المعارف -الطبعة التاسعة.

٨- البيان القرآني د/محمد رجب البيومي- ط مجمع البحوث الإسلامية.

٩- تجريد البناني على مختصر السعد – مطبعة السعادة-١٣٣٠هـ.

١٠- تاريخ آداب اللغة العربية-جورجي زيدان – ط الهلال -١٩٣١م.

١١- تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للأستاذ/أحمد مصطفى المراغي – مطبعة مصطفى البابي الحلبي -ط أولى ١٩٥٠م .

١٢- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د/عبد الفتاح لاشين- دار المريخ – الرياض السعودية. د.ت.

١٣- خصائص التراكيب – دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني د/محمد محمد أبو موسى مكتبة وهبة – ط رابعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

١٤- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق/محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي بالقاهرة.د.ت.

١٥ – دلالات التراكيب – دراسة بلاغية د/محمد محمد أبوموسى– مكتبة وهبة – ط رابعة ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
١٦– دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي ت/ عبد الفتاح محمد الحلو– ط دار الفكر العربي .
١٧– ديوان أبي نواس – ط بيروت – د.ت .
١٨– ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بشرح وتعليق /محمد حسين – المطبعة النموذجية.
١٩– ديوان امرئ القيس – شرح / عبد الرحمن المصطاوى – دار المعرفة – بيروت طبعة ثانية ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤ م
٢٠– ديوان البحتري – دار صادر – بيروت .
٢١– ديوان بشار بن برد – دار صادر – بيروت .
٢٢– ديوان الخنساء –شرح/ حمد وطماس – دار المعرفة–بيروت – ط ثانية ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.
٢٣– ديوان العباس بن الأحنف – تحقيق د/ عاتكة الخزرجي – دار الكتب المصرية ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م
٢٤–شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي – المكتب التجاري–بيروت .
٢٥–طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٤٢/٣ الحسينة المصرية.
٢٦– عبد القاهر الجرجاني حياته وآثاره – د/أحمد مطلوب – كلية الآداب – جامعة بغداد– العدد الخامس عشر– ١٩٧٢م .
٢٧–عبد القاهر الجرجاني وجهوده البلاغية د/ أحمد أحمد بدوى (سلسلة أعلام العرب) القاهرة – ١٩٣٦م.
٢٨– فوات الوفيات للكتبي – تحقيق/إحسان عباس – ط دار الثقافة بيروت.
٢٩–الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – تحقيق عبد الرازق المهدي – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٣٠- مختصر السعد (علم المعاني) لسعد الدين التفتازاني - دار الفكر - ط أولى ١٤١١هـ.
٣١- مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني - د/محمد محمد أبوموسى - مكتبة وهبة ط أولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٣٢-المطول: تحقيق/عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية -بيروت- ط أولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٣-معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر-بيروت ١٩٧٧م.
٣٤-مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكى - ضبط / نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٧هـ ، ١٩٧٨م .
٣٥- التوقيف على مهمات التعاريف/محمد عبد الرؤوف المناوي - تحقيق د/محمد رضوان الداية - دار الفكر - بيروت- دمشق-١٤١٠هـ.